

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة **٨١٨٧**

الخميس، ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بولينسكي
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد إنتشاوستي خوردان
	بيرو	السيد تينيا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد جانغ ديانبين
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشويه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلاي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة تاشكو

جدول الأعمال

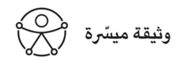
الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/125)

1804833 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقِر جدول الأعمال.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى

تقرير الأمين العام عن جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/125)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة، السيد بارفيه أونانغا - أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد بيدياليزون موسى نِبييه، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والسيد إيسا بولكنن، قائد بعثة التدريب العسكري للاتحاد الأوروبي في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وسعادة السفير عمر هلال، الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

وينضم إلينا السيد نِبييه والفريق بولكنن عن طريق التداول بالفيديو من مدينة بوار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومن بروكسل، على التوالي.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/125، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

يستمع مجلس الأمن، في هذه الجلسة، إلى إحاطات من السيد أونانغا - أنيانغا والسيد نِبييه والفريق بولكنن والسفير هلال والسفير برنار تانو - بوتشويه، الممثل الدائم لكوت ديفوار، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى.

قبل أن أعطي الكلمة للسيد أونانغا - أنيانغا، أود أن أناشد وأشجع جميع مقدمي الإحاطات على ألا تتجاوز مدة الكلمة خمس دقائق وفقا للفقرتين ٢٢ و ٤١ من مذكرة رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن للسيد أونانغا - أنيانغا.

السيد أونانغا - أنيانغا (*تكلم بالفرنسية*): من دواعي الشرف والواجب الجدير بالترحيب أن أتكلم أمام مجلس الأمن اليوم. إنني أتطلع إلى المشاركة مع شركاء جمهورية أفريقيا الوسطى المهمين الآخرين هنا في هذه الجلسة، ولا سيما زميلي وأخي السفير نِبييه، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي لدى جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي، كما ذكرتم، سيدي الرئيس، سيتكلم فيما بعد عن طريق التداول بالفيديو من بوار، حيث يتابع، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في فريق الميسرين التابع للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مهمته النبيلة في البحث عن سلام دائم في ذلك البلد.

إن تقرير الأمين العام عن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/125) قد قُدّم إلى مجلس الأمن بالفعل. وأود أن أدلي ببساطة ببعض الملاحظات الإضافية.

وأنا هنا اليوم لتناول مسألة العنف والفظائع التي ما زالت تؤثر على عدد كبير من السكان المدنيين في أفريقيا الوسطى

وتقف الجماعات المسلحة، التي لم تعلن بعد نبذ العنف المسلح والتي تتباطأ في إجراء حوار مع الحكومة، وراء أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان غير المقبولة. وتذكرنا نتيجة هذا التعنت بأنه على الرغم من جهودنا، فإن الطريق إلى تحقيق السلام والاستقرار والمصالحة في أفريقيا الوسطى لا يزال طويلا وشاقا. ولا تزال عودة اللاجئين والمشردين داخليا إلى ديارهم تشكل تحديا. وتؤدي هذه المأساة الإنسانية الحقيقية إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا، حيث يعيش قرابة نصف سكان أفريقيا الوسطى حياة لا يمكن تصورها، نظراً لغياب المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ.

وأود أن أشيد مرة أخرى بالعاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما أولئك الذين جادوا بأرواحهم في محاولة إنقاذ ملايين الآخرين. وبفضل هذه الأعمال البطولية، لا سيما التضحيات اليومية والجهود الحثيثة التي يبذلها موظفو بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، والذين غالبا ما يخاطرون بحياتهم، تمكنّا من تخفيف تأثير النزاعات المسلحة ومنع نشوب العديد من النزاعات الأخرى.

ومع ذلك، فإن تضحياتهم لا تذهب سدى. وعلى الرغم من هذه الشدائد، فإن السلام ينتظرنا في جمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن نستعيد في كل يوم بعضا من الشرعية المفقودة. وتعمل الحكومة جاهدة على استعادة سلطة الدولة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية المنشأة حديثا. وتترسخ بشكل تدريجي العملية السياسية الشاملة للجميع التي بدأها الرئيس تواديرا، وتحظى الآن بكامل تأييد المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، التي تدعمها الأمم المتحدة وجميع الشركاء الاستراتيجيين الآخرين لوسط أفريقيا.

ويدعم الحوار الجاري والعملية السياسية التي تشارك فيها الجهات الفاعلة الرئيسية والشركاء الرئيسيون الآن الجهود المتعددة الأبعاد الجارية للخروج من الأزمة، من قبيل محاولات الحكومة لتحسين تمثيل المجتمع المعاصر، والتقدم الملموس في تعزيز سلطة الدولة عن طريق تعيين الحكام في المقاطعات الـ ١٦ وفي معظم المقاطعات الفرعية. وقد تولى الحاكم الجديد لمقاطعة نيديلي، في الشمال الشرقي، منصبه للتو. ويؤمل أن يؤدي نجاح المشروع التجريبي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى إطلاقه على نطاق أوسع، وذلك بفضل الدعم المالي والتقني الذي يقدمه البنك الدولي.

ويشارك جميع عناصر بعثة الأمم المتحدة في العملية لأنها تكتسي أهمية حيوية بالنسبة للاستقرار في أفريقيا الوسطى. كما يتجلى هذا التحول في الاتجاه الصحيح في تعزيز المؤسسات القضائية الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأعمال التحضيرية لبدء عمل المحكمة الجنائية الخاصة، جارية على قدم وساق. وقد أصدرت الحكومة قبل يومين مرسوما لإقرار تعيين ضباط الشرطة القضائية، الأمر الذي سيتيح للمحكمة الشروع في تحقيقاتها. إن الرسالة واضحة: لقد بدأت عملية مكافحة استمرار الإفلات من العقاب الذي يمثل مصدرا لتكررا النزاع في أفريقيا الوسطى. وسيجري استكمال هذه المؤسسة القضائية الرسمية في القريب العاجل بآليات جديدة للعدالة الانتقالية، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين التوازن بين العدالة والمصالحة الوطنية وكفالة السلام الدائم.

وبفضل الجهود الجارية متعددة الأوجه، فإن الهياكل الأمنية والدفاعية تخضع حاليا لإصلاحات بعيدة الأثر. والدور المحوري الذي تضطلع به بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي لإصلاح القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى جدير بالثناء. وتقوم بعثة الأمم المتحدة، من جانبها، بتعزيز دعمها لقوات الأمن في أفريقيا الوسطى على الصعيد التقني في سياق عملية تعيين أفراد الدرك وضباط الشرطة وعن طريق دعم تنفيذ أطر استراتيجية مختلفة. ولا بد الآن من بذل كل جهد ممكن للمحافظة على

المكاسب التي تحققت وحشد موارد كبيرة للسنوات الخمس المقبلة. وينبغي التأكيد على الدعم المقدم من الشركاء الرئيسيين، مثل فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والصين والاتحاد الروسي. ومنذ وقت ليس ببعيد، لم يكن من الممكن تصور مجرد فكرة وجود مسعى مشترك بين بعثة الأمم المتحدة والقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. ونحن الآن شركاء في عمليات ميدانية، كما هو الحال في باوا وأوبو، في الجنوب الشرقي. وبناء على طلب مجلس الأمن، اتفقت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والبعثة على خطة بشأن استخدام ونشر قوات الدفاع والأمن التابعة لأفريقيا الوسطى. وسيقدم الأمين العام إلى المجلس في أيار/مايو خطة مفصلة لضمان زيادة فعالية التعاون والدعم.

(تكلم بالإنكليزية)

وإذ نفكر في سبل ووسائل تعزيز الدعم الذي نقدمه إلى قوات الدفاع والأمن الوطني، فإننا نظل مكرسين جهودنا لتعزيز أدائنا. علاوة على ذلك، فإن التزامنا بالأداء لا يقل قوة عن تصميمنا على التقيد بأعلى معايير السلوك والانضباط. فلنكن واضحين إزاء أن الاستغلال والانتهاك الجنسيين لا مكان لهما في عمليات حفظ السلام. وتظل سياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح مطلقا جزءا لا يتجزأ من واجبنا المتمثل في الحماية.

والجهود جارية لزيادة فعالية حماية السكان المدنيين، مع ضمان سلامة وأمن حفظة السلام التابعين لنا. ونظرا لطابع التهديدات التي نواجهها في جمهورية أفريقيا الوسطى، فما لم تكن بعثة الأمم المتحدة قادرة على ممارسة ضغط عسكري حقيقي على الجماعات المسلحة التي ما زالت تمانع في القبول بالسلام، لن تتاح لأي عملية سلام فرصة النجاح. ولهذا السبب، أقدّر أيّما تقدير أنشطة التوعية المستمرة من جانب الأمين العام ووكيل الأمين العام لاكروا لضمان حشد الـ ٩٠٠ جندي الإضافي الذين أذن مجلس الأمن بنشرهم في الولاية المجددة. وأود أن أشكر البلدان المساهمة بقوات على تفانيها وتضحياتها من أجل قضية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

ولكن العمل لم ينته بعد. وسيتطلب الأمر منا جميعا أن نبذل المزيد من الجهد. فمصير الملايين من المدنيين يتوقف على التزام قوات عاقدة العزم ومجهزة تجهيزا حسنا ومدربة تدريبا جيدا، والتي تستخدم السلطة الممنوحة لها من المجلس لحماية السكان من الأذى. وأود أن أعرب عن امتناني لقواتنا العسكرية والشرطية على عملها الشاق وموقفها الصارم اللذين لاحظناهما في بامباري في أوائل العام الماضي، وفي بوكارانغا في أواخر عام ٢٠١٧. وتلك هي الحالة الراهنة في باوا، حيث تنخرط قوة البعثة في عملية عسكرية من أجل تهيئة منطقة مأمونة وآمنة لسكان باوا وكامل مقاطعة أوهام – بيندي، ونحن مصممون على بذل المزيد.

وتواصل بعثة الأمم المتحدة، بالتعاون مع المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، العمل من أجل الحد بصورة مستدامة من وجود الجماعات المسلحة ومن خطرها من خلال اتباع نهج شامل واستباقي. وستعزز القوات الإضافية البالغ عددها ٩٠٠ جندي هذه الجهود من خلال تعزيز مرونتنا وقدرتنا على الاستجابة. وعلى النحو المبين في الولاية الجديدة، فإن البعثة تدعم العمليات التي تقودها الحكومة للحد من النزاعات على الصعيد المحلي من أجل استكمال المبادرة الأفريقية ودعمها.

ولا بد لي من التشديد على أن نجاح جهودنا الجماعية سيتطلب تحقيق عوائد سلام ملموسة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى. وهناك حاجة إلى بذل جهود عاجلة لتحويل خطة الإنعاش وبناء السلام في البلد إلى برنامج فعال للتغيير، يمكن استخدامه في كل من الحوكمة وتوفير سبل العيش للناس. وكما تم تبيانه بإيجاز للتو، ومهما كانت الأمور صعبة، فإن الصورة في جمهورية أفريقيا الوسطى ليست بائسة مثلما تظهرها الأرقام الأولية والتقارير الإعلامية. وبفضل الدعم المتواصل من المجلس

وتضحية الجميع وتفانيهم – وفي مقدمتهم أبناء أفريقيا الوسطى – فإن هناك أسبابا تدعو إلى التذرع بالأمل والاعتقاد بأن عصر السلام والاستقرار والازدهار سيصبح قريبا في متناول اليد.

(تكلم بالفرنسية)

في ملاحظاتي اليوم، سعيت إلى إعطاء لمحة موجزة عن التحديات في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولكنني حاولت أيضا تسليط الضوء على الفرص السانحة العديدة لتحقيق مستقبل أكثر استقرارا. وتؤدي المنطقة والمجتمع الدولي دورا حيويا في مساعدة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى على تعزيز إنجازاتها. ومن الضروري أن يظل البلد أولوية بالنسبة لمجلس الأمن وأن يستمر في تلقي الدعم الدولي بما يتناسب مع أولوياته الاستراتيجية. ولدى قيامنا بذلك، فإننا سنساعد على تهيئة الظروف لتحقيق إنعاشٍ اجتماعي واقتصادي شامل للجميع وإحلال السلام والاستقرار في الأجل الطويل في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس: أشكر السيد أونانغا – أنيانغا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد نبييه.

السيد نبييه (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لإحاطته علما بشأن الحالة الراهنة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

بفضل دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بوسعي أن أخاطب المجلس من مدينة بوار، التي تبعد حوالي ٤٥٠ كيلومترا شمال غرب بانغي في مقاطعة نانا – مامبيري. وستركز إحاطتي الإعلامية على النقاط التالية: حالة تنفيذ خريطة الطريق للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة في وسط أفريقيا، وخطة المبادرة وأثرها في الميدان.

فيما يتعلق بحالة التنفيذ، قام فريق الميسرين بأول زيارة ميدانية في تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ للاجتماع مع القيادة العسكرية والسياسية العليا للجماعات المسلحة الـ ١٤ التي تعترف بها الحكومة. وتتمثل الأهداف الرئيسية للبعثة الميدانية في إقامة اتصال أولي بين الجماعات المسلحة وفريق الميسرين بهدف تهيئة جو من الثقة، وتقديم رسالة من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الجماعات المسلحة، ودعوتهم إلى الانضمام إلى مبادرة خريطة الطريق، والاستماع إلى مطالب الجماعات المسلحة. وفي نهاية الزيارة الميدانية الأولى، جرى الإعراب عن الشواغل الرئيسية السياسية والاجتماعية – الاقتصادية، والأمنية، والإدارية، والقضائية. بالإضافة إلى الاجتماع مع الجماعات المسلحة، اجتمع الفريق أيضا مع الجهات الفاعلة المحلية في الحياة المدنية والسياسية للاستماع إلى شواغلهم. وحرصا على الشفافية والانفتاح، جرى، من خلال مؤتمر صحفي، تقاسم نتائج هذه المحادثات مع رئيس الدولة ورئيس الجمعية الوطنية، والأعضاء من ذوي المرتبة العليا في الجمعية الوطنية وغيرهم من أعضاء الأحزاب السياسية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، ومنظمات المجتمع المدني وعامة الجمهور.

ثانيا، فيما يتعلق بجدول أعمال المبادرة، في الفترة من ١٩ شباط/فبراير إلى ١٧ آذار/مارس سيكون الفريق في الميدان للشروع في زيارته الثانية، سوف يجتمع خلالها مع نفس الأطراف الفاعلة كما فعل في أول زيارة ميدانية. إن الأهداف الرئيسية لهذه الجولة الوقوف على المطالب الخطية والحلول المقترحة لدى الأطراف، بناء على الثقة التي أُرسيت بين الفريق والجماعات المسلحة في الجولة الأولى، وإعداد الجماعات المسلحة للحوار مع الحكومة، والحصول على التزام أقوى بعدم اللجوء إلى العنف، وتهيئة الأوضاع التي تكفل سلامة جميع السكان واحترام سلطة الدولة والجهات الفاعلة العاملة في المجال الإنساني. في نهاية هذه الجولة الثانية، ستقدم مطالب المجموعات إلى الحكومة لدراستها.

وستنظم حلقة دراسية للجماعات المسلحة والجهات الفاعلة المحلية في الحياة المدنية والسياسية عن بناء القدرات من أجل إيجاد حلول سلمية للنزاعات والأزمات. وبعد ذلك، سينظم الحوار مع الحكومة.

ثالثا، وفيما يتعلق بأثر المبادرة، كانت هناك بالفعل بوادر أمل تلوح في أفق اتفاق سلام ملموس في نهاية الزيارة الميدانية الأولى. جميع الجماعات المسلحة التي اجتمعنا بها رحبت برسالة رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الذي دعاها فيها إلى الانضمام إلى عملية السلام والمصالحة وإنهاء جميع أشكال العنف. وقد قرأت مضمون خريطة الطريق والمبادرة وهي ملتزمة بالإبلاغ عن قواعدها. وتبادلت شواغلها مع فريق الميسرين، وأظهرت استعدادها لمناقشة المسائل المثيرة للقلق مع الحكومة.

خلال الجولة الأولى، تم الاتفاق أيضا على إنشاء فريق اتصال دائم بين الفريق والجماعات المسلحة. ومن خلال هذه الآلية، شكك الفريق في قيام الجماعات المسلحة بالمشاركة في المواجهات أو إبداء رغبة في تقويض السلام. وقد أسهمت هذه الجهود في خفض التوتر في بعض المناطق، مما حدا ببعض قادة الحركات السياسية العسكرية إلى تغيير مواقفهم وقبول الدبلوماسيين والولاة في مناطقهم، وكما ذكر السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا آنفا، أدى أيضا إلى إقناع الآخرين بالموافقة على نبذ المواجهة والدخول في عملية نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وهذه النتائج ثمرة مزيج من الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى والعمل المتضافر الذي يقوم به جميع الشركاء في المجتمع الدولي الذين كانوا ملتزمين بحزم بإحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي هذا الصدد، نرحب باتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧).

في الختام، ولتقديم توصية بشأن موضوع الأمن، ولكن من الواضح أنه لم يُحرز سوى قدر ضئيل من التقدم، ولا سيما عندما نراعي عمق ومدة الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وصحيح أن ما يلي قد يكون صعبا، غير أن جميع الذين يعيشون في جمهورية أفريقيا الوسطى شهدوا تقدما في ذلك حتى الآن، وأعرب عن التفاؤل والأمل في التوصل إلى حل سلمي للأزمة في البلد.

لذلك، أجدد مناشدتي للاستمرار في الحصول على دعم وتضامن مجلس الأمن والمجتمع الدولي ككل من أجل جمهورية أفريقيا الوسطى، تحديدا بتشجيع الرئيس فوستين أرشانج تواديرا وأعضاء حكومته الذين يعملون بتفان في متابعة الجهود العديدة التي بدأت تؤتي نتائج جيدة، عن طريق توجيه نداء قوي إلى الجماعات المسلحة للمشاركة الكاملة في عملية الحوار التي هي قيد الإعداد حاليا، ومساعدة الفريق لكي يتمكن من مواصلة تطوير برنامجه.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر شكري للسيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ورئيس البعثة، وجميع أعضاء فريقه على دعمهم الكامل ومساعدتهم الكاملة في العملية السياسية الجارية. وأتوجه أيضا بالشكر الجزيل إلى الاتحاد الأوروبي وغيره من الشركاء في التنمية.

إن مدة الخمس دقائق المخصصة للكلام ربما غير كافية بالنسبة لي كي أسرد بالتفصيل الكامل ما يحدث في جمهورية أفريقيا الوسطى. غير أن الموجودين في الميدان ملتزمون ومصممون، ونعتقد أن شعب أفريقيا الوسطى يستحق المساعدة حتى نهاية هذا الجهد، وسوف نعمل على إحلال السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠١٨.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد نبييه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد بولكنن.

السيد بولكنن (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب، أنا الفريق إيسا بولكنن، عن امتناني على منحي هذه الفرصة لمخاطبة مجلس

الأمن بشأن موضوع جمهورية أفريقيا الوسطى والتقرير نصف السنوي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/125).

إن الاتحاد الأوروبي يرحب ترحيبا كبيرا بتمديد ولاية البعثة التي اعتمدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ (القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧)). وبوصفي قائد العمليات، أحيط علما تماما بأن البعثة كُلِفت بمهمة تقديم الدعم لإعادة النشر التدريجي والمنسق لوحدات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي تلقت التدريب على يد بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى، بوصف ذلك عنصرا في استراتيجية بسط سلطة الدولة. وبالإضافة إلى عمليات النشر المشترك الجارية بالفعل والقيمة جدا، يكتسي هذا الجهد أهمية حاسمة في استعادة سلطة الدولة. وعلاوة على ذلك، من الجوهري للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأوسع نطاقا في جمهورية أفريقيا الوسطى.

لكي أضع دوري ودور المنظمة في سياقهما، إني أشغل منصب مدير التخطيط العسكري وقدرات السلوك في الاتحاد الأوروبي. ويقع مقر هذه المنظمة في بروكسل، وهي تضطلع بأدوار ومسؤوليات المقر التشغيلي. وتعمل تحت قيادتي حاليا ثلاث بعثات تدريب تابعة للاتحاد الأوروبي في أفريقيا، إحداها بعثة التدريب في جمهورية أفريقيا الوسطى.

أود أن أشدد على أن بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في جمهورية أفريقيا الوسطى بعثة تدريب غير مسلحة.

وهي تسهم في إصلاح قطاع الدفاع في إطار الجهود التي تبذلها جمهورية أفريقيا الوسطى لتحقيق هذه الغاية التي يجري تنسيقها من جانب البعثة. إنها تساعد في التطوير التدريجي للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى التي تتسم بخضوعها للمراقبة على نحو ديموقراطي، والاحترافية، والمصداقية، والخضوع للمساءلة، والتوازن من الناحيتين العرقية والإقليمية. وتشمل ولايتها التنسيق الوثيق مع البعثة. إن الوفد المشترك لبعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وخطة الدعم المقدم من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب في جمهورية أفريقيا الوسطى بشأن إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تم التوقيع عليها في تموز/يوليه العام الماضي، تهدفان إلى تحديد أساس التنسيق والتكامل في جميع أنشطتنا.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، فإننا لا نزال نشعر بالقلق البالغ إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية. إن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى لن تُحل بالقوة، بل من خلال الحوار والعدالة والمصالحة. وفي هذا السياق، يؤيد الاتحاد الأوروبي تماما الرئيس تواديرا وحكومته في جهودهما الرامية إلى بناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وكما يعلم المجلس، فقد بدأت القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، التي دربتها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، بالانتشار بالفعل في العمليات، بدعم من بعثة الأمم المتحدة – وإن كان ذلك بأعداد صغيرة، وبالرغم من القيود اللوجستية. وتفيد التقارير عن أدائها في عمليات النشر المشتركة تلك بأنه مُرضٍ، من وجهة النظر التشغيلية فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية والرأي العام. وعلى الرغم من أن هذه العمليات الصغيرة النطاق، ومنشؤها في بانغي، تمثل خطوة في الاتجاه الصحيح، فإنها لا تكفي لجعل القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى قادرة على تنفيذ العمليات مرة أخرى.

إن جميع الجهات السياسية الفاعلة والشركاء الدوليين متفقون على الحاجة إلى إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد باعتبار ذلك عاملا رئيسيا في حل الأزمة. ولذلك، وإعادة نشر القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي تعتبر أساسية للسماح بعودة المؤسسات والخدمات العامة على كامل الأراضي، فضلا عن ردع الجماعات المسلحة.

ومن أجل استعادة السلطة في المناطق، من المزمع أن يكون هناك جيش في عام ٢٠٢١ قوامه ٩ ٨٠٠ جندي، وستتم إعادة نشر نحو ٤ ٥٠٠ جندي من هذه القوات خارج بانغي. وهذا يعني أن بذل جهد هائل؛ وتطوير الهياكل الأساسية، واستدامة قدرة الدعم السوقي الفعال أمور بالغة الأهمية.

وفي سياق حكومة مضى على وجودها في السلطة سنتين تقريبا، ويقتصر وجود جيشها إلى حد كبير على بانغي، فإن بعثة الأمم المتحدة هي عامل التمكين الرئيسي الذي يتيح لنا المجال للاستفادة مما تم إنجازه حتى الآن. ويجري الآن تجهيز القوات التي دربتها بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب، ولا يمكننا أن نفقد الزخم في نشر هذه القوات وتشغيلها.

ولا تزال بعثة الأمم المتحدة عاملا حاسما لتفعيل القوات لمسلحة لأفريقيا الوسطى وتأمين الدعم اللوجستي الأساسي. ومن الأهمية بمكان استمرار دعم القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في عمليات النشر المشتركة بشأن العمليات العسكرية. لكن دعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، في إطار ولايتها المقبلة، للنشر التدريجي والمنسق للجنود في الحاميات العسكرية أو الثكنات اللامركزية التابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى الذين تدربهم بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب تكتسي أهمية بالغة في بسط سلطة الدولة. وهذا، بدوره، يدعم خطة حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى للدفاع الوطني، ويتيح المجال أمامها لإظهار استعدادها لمعالجة مسائل الأمن والاستقرار في جميع أنحاء البلد. ومن المهم أن يكون الجيش لا مركزيا وقادرا على الانتشار خارج بانغي. وبدعم من الأمم المتحدة، يمكن أن يكون النشر التدريجي لتلك القوات مثالا ملموسا على سلطة الدولة والعودة إلى المقاطعات، وأن يتيح الفرصة أمام البعثة لإعادة النشر في المناطق حيث تمس الحاجة إلى ذلك – مما يساعد الجميع على بلوغ أهدافهم.

وإذ سحبت بعثة الأمم المتحدة الدعم الذي تقدمه للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى، فمن شبه المؤكد أن يتعطل إحراز التقدم، ومعه مهمة البعثة ذاتها. ولا تملك القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى لوحدها القدرة على النشر، وسيتوقف بسط سلطة الدولة الهام. ومن الأرجح أن تكون النتيجة هي عودة إلى القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى إلى بانغي، وستضيع فرصة استعادة سيطرة الدولة.

الرئيس: أشكر السيد بولكنن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير هلال.

السيد هلال (*تكلم بالإنكليزية*): استجابة لطلبكم، سيدي الرئيس، سألخص إحاطتي الإعلامية.

في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للدعوة الكريمة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الفرص والتحديات التي تواجه بناء واستدامة السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، بصفتي رئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

ولا تزال هشاشة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تشكل مصدرا للقلق، مع تجدد القتال وظهور مناطق اضطراب إنسانية جديدة. وفي الوقت نفسه، فإن الالتزام المشترك من الحكومة ومنظومة الأمم المتحدة وجميع أصحاب المصلحة الآخرين بحلول طويلة الأجل قد بدأ يؤتي ثماره. وعلى الرغم من التأخير، فإن تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام واستعادة سلطة الدولة يحرز تقدما. ويجري بذل الجهود لتنسيق نشر قوات الأمن الداخلي، والجهات الفاعلة في مجال العدالة ومقدمي الخدمات الاجتماعية الأساسية من أجل تعزيز العقد الاجتماعي بين السكان والدولة. وإذ نمضي قدما، سيكون من المهم ضمان التسلسل والتكامل فيما بين جهود المصالحة، واستعادة سلطة الدولة وتحقيق فوائد السلام للسكان.

وتعمل تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى على تحقيق تركيز طويل الأجل على جهود الاستقرار والمصالحة والتنمية في البلد، مسترشدة بالأولويات الوطنية. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا نوفر

المواكبة السياسية للبلد، ونعزز نهجا متكاملا ومتماسكا للجهود الدولية والإقليمية لبناء السلام، ونسترعي الانتباه إلى الثغرات الصارخة في الموارد والقدرات في جمهورية أفريقيا الوسطى.

وفي عام ٢٠١٧، تركز التشكيلة على التزامات بروكسل لتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام، وفي المقام الأول، الركيزة التي تشمل إصلاح قطاع الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وسيادة القانون والمصالحة. وتماشيا مع التزامنا بتقييم تنفيذ الخطة مع أصحاب المصلحة المتعددين، اجتمعت مع مسؤولي البنك الدولي بواشنطن العاصمة في الأسبوع الماضي خلال مناقشاتنا، وعالجنا الثغرات في الموارد والقدرات التي تعرقل تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام التي تركز على دور البنك الدولي في تنفيذها.

وأود أن أقدم إلى المجلس بعض الملاحظات الرئيسية.

أولا، تمر جمهورية أفريقيا الوسطى بمنعطف حاسم. ويلزم دعم القيادة الحكومية من أجل الدّفع قُدما بالإصلاحات اللازمة لتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. وقد واصلت في بانغي ونيويورك وواشنطن العاصمة، جنبا إلى جنب مع الممثل الخاص للأمين العام، حث الحكومة والجهات المانحة على أن الالتزام القوي من الجانبين أمر بالغ الأهمية كي تنجح الخطة. وعلى الرغم من أنه قد تم التعهد ٢,٢٣ بليون دولار في مؤتمر بروكسل، لم يبلغ معدل تنفيذ المشاريع الجارية التي سبق تأمين التمويل لها سوى ١٦ في المائة في عام ٢٠١٧. ومن اتصالاتي مع الأمم المتحدة والبنك الدولي والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، أفهم أن القدرة الاستيعابية لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، والافتقار إلى التنسيق بين الوزارات التنفيذية وغياب الحكومة ووجود جماعات مسلحة في جميع أنحاء الإقليم، هي أيضا متصورة على أنها تعوق استخدام الموارد بصورة فعالة وسريعة.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تشجيع التطورات الإيجابية فيما يتعلق باستعادة سلطة الدولة. لقد تم أحراز تقدم في نشر المحافظين ونوابهم في المقاطعات، فقد تحسن التنسيق بين المؤسسات الوطنية على الصعيدين الوطني والإقليمي. كما تشارك الحكومة في إعادة نشر الجيش الوطني – القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى – فضلا عن قوات الشرطة والدرك الوطنية، ضمن السياق الأوسع لإصلاح القطاع الأمني وبسط سلطة الدولة. ونشجع الحكومة على نشر موظفي الخدمة المدنية والسعي إلى توفير الخدمات الأساسية.

وهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق الوحدة والاستقرار.

ثالثا، الأمن في الأجل الطويل يتوقف على تحديد أولويات العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نرحب بتسليم اليوم شخص من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى بانغي المعروف باسم ”روماريك“. ويشتبه في أنه مسؤول عن مذبحة المغربي والكمبودي من ذوي الخوذ الزرق في بانغاسو في أيار/مايو الماضي. إن المحكمة الجنائية الوطنية الخاصة عبارة عن هيكل مبتكر يُمكن من معالجة الإفلات من العقاب. بيد أن المحكمة الجنائية الخاصة تواجه تحديات متعددة، بما في ذلك العجز في الموارد خلال السنوات الخمس المقبلة.

بينما تم وضع استراتيجية لحماية الشهود والضحايا في المحكمة الجنائية الخاصة والنظام الوطني بشكل أعم، لا تزال هناك ثغرات خطيرة بشأن حماية الشهود والضحايا. ينبغي أن يُعتمد قريبا مشروع النظام الداخلي والأدلة الذي سيوفر توجيهات لآليات حماية الشهود. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نوازن في التركيز على المحكمة الجنائية الخاصة بدعم النظام القضائي الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى. وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا في المحاكم العادية في بانغي وبوار، لا يزال من الصعب استئناف الأعمال القضائية خارج بانغي.

إن التحديات تعزى أساسا إلى عدم كفاية الأمن، والصعوبات في دفع المرتبات، والنقص في المعدات.

رابعا، بما أن التشكيلة ملتزمة بتعزيز الاتساق بين أصحاب المصلحة، نؤيد بقوة المبادرة الأفريقية التي تضم جميع جهود السلام في إطار خريطة الطريق لليبرفيل، استنادا إلى مزاياها النسبية. مع أن الحفاظ على الأمن خارج بانغي لا يزال يشكل تحديا، بدأت مبادرات الحوار على الصعيد المحلي مع الجماعات المسلحة، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للحد من العنف وتحقيق المصالحة. ونتطلع إلى مساهمة تلك المبادرة في تنفيذ ونجاح برنامج نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

إن وضع وتنفيذ استراتيجية واقعية ومصالحة واضحة يكتسيان أولوية قصوى في عام ٢٠١٨. فإنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة الذي أُعلن عنه خلال منتدى بانغي في عام ٢٠١٥ يسير تنفيذه سيرا بطيئا. ومن المهم تفعيل هذا الهيكل لطمأنة الضحايا الذين ينتظرون العدالة ريثما تبدأ المحكمة الجنائية الخاصة بالمحاكمات.

خامسا وأخيرا، سيكون الانتعاش الاقتصادي عاملا أساسيا في الحفاظ على الثقة في مؤسسات الدولة والتغلب على الأزمة الإنسانية. ومن المشجع أن الرئيس تواديرا وضع أولويات جهود التنمية في الشمال، حيث عملت تصورات التهميش على إذكاء نيران الصراع. إن معالجة هذه التفاوتات الأفقية ستكون ذات أهمية بالغة للحفاظ على السلام.

أود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى سلطات أفريقيا الوسطى على حسن ضيافتها ودعمها المتواصل لأنشطة التشكيلة. وأود أيضا أن أشكر أعضاء التشكيلة، الممثل الخاص للأمين العام بارفيه أونانغا – أنيانغا وأعضاء فريقه، وكذلك مكتب دعم بناء السلام على جهودهم الدؤوبة في دعم شعب جمهورية أفريقيا الوسطى.

الرئيس: أشكر السفير هلال على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير تانو – بوتشويه.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية إلى أعضاء مجلس الأمن بصفتي رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى. أعتزم تقديم لمحة عامة عن عمل اللجنة منذ آخر إحاطة إعلامية قدمها سلفي أمام المجلس في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٧ (انظر S/PV.7884) وبذلك نبرز أنشطة اللجنة وفريق الخبراء.

خلال عام ٢٠١٧، حدثت عدد من التطورات الإيجابية في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك بدء المشاورات السياسية في إطار مبادرة الاتحاد الأفريقي والتقدم المحرز في إشراك ممثلي الجماعات المسلحة في نزع السلاح والتسريح وإصلاح قطاع الأمن. وعلى الرغم من كل هذه الإنجازات، فإن تصاعد مستوى العنف في الجنوب الشرقي والشمال الغربي من البلد في السنة الماضية يذكرنا بأسوأ التطورات التي حدثت فيه في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، إذ بلغ عدد المشردين داخليا واللاجئين مستويات غير مسبوقة، بينما تشن الجماعات المسلحة الجشعة الهجمات بصورة منتظمة على المدنيين، وذوي الخوذ الزرق والجهات الإنسانية الفاعلة.

منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمها سلفي، عقدت اللجنة ما مجموعه ثماني جلسات على النحو التالي: في ٢٣ شباط/فبراير، و ٣١ آذار/مارس، و ١٢ أيار/مايو، و ٢١ تموز/يوليه، و ٦ أيلول/سبتمبر، و ٤ و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وفي ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨. ولئن كانت البيانات الصحفية التي تلخص تلك الاجتماعات متاحة

على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت، أود أن أبرز عددا من أنشطة اللجنة المتعلقة بتنفيذ تدابير الجزاءات.

واصلت اللجنة العمل على نحو وثيق مع سلطات أفريقيا الوسطى والدول المجاورة ودول المنطقة، ففي ٦ أيلول/سبتمبر، و ٢٦ كانون الثاني/يناير قدمت اللجنة أولى إحاطاتها الإعلامية المفتوحة، وهي متاحة لجميع الدول الأعضاء. وقد أثبتت هذه الإحاطات الإعلامية المفتوحة أنها مفيدة للغاية، ووفرت لأعضاء اللجنة ولدول المنطقة فرصة لسماع آراء عامة أعضاء المنظمة عن كيفية تعزيز تنفيذ الجزاءات من جانب دول المنطقة والدول المجاورة لجمهورية أفريقيا الوسطى. والأهم من ذلك، أنها مكنتنا من الاطلاع على صورة كاملة للسبل التي يمكننا بها معالجة الاتجار بالأسلحة عبر الحدود والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية.

من الواضح أن التعاون الإقليمي فيما بين الدول المجاورة في مكافحة الشبكات غير المشروعة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار عبر الحدود بالأسلحة والذخيرة تجعل من الأساسي التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها بلدان وسط أفريقيا. غير أنه بدون نظام الجزاءات وغيرها من ضروب المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي، قد تقصر تلك الخطوات عن القضاء على الأسباب الجذرية للنزاع.

في ذلك الصدد، أود أيضا أن أبرز العمل الرائع الذي قامت به دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام في ضمان الإدارة الآمنة والفعّالة للأسلحة والذخائر في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتحسين مرافق تخزين الأسلحة والذخيرة، وبناء مستودعات دائمة خارج بانغي. وقدمت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام إحاطتين إعلاميتين للجنة في عام ٢٠١٧، أي في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧، ومرة أخرى في ٤ كانون الأول/ديسمبر، فيما يتعلق بمساعدتها إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ خريطة الطريق بشأن الأسلحة الصغيرة في الفترة ٢٠١٧–٢٠١٨ بهدف وضع استراتيجية وخطة عمل وطنيتين. وفي ٤ كانون الأول/ديسمبر، تلقت اللجنة إحاطة إعلامية للمرة الأولى من معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الذي قدم الاستنتاجات الأولية التي خلص إليها تقريره عن إدارة الأسلحة والذخائر والمتوقع نشره بحلول نهاية آذار/مارس.

أود أيضا أن أشدد على عمل أعضاء فريق الخبراء الذين هم عيون وآذان اللجنة في الميدان. وبفضل عملية الإبلاغ التي يقوم بها الفريق، وبالتحديد في منتصف المدة والتقرير النهائي، فضلا عن تحديثات مرحلية عن التقدم المحرز، كان آخرها في شباط/فبراير، واللجنة على إطلاع جيد فيما يتعلق بتنفيذ تدابير الجزاءات في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي المنطقة. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أنه في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٧، أضافت اللجنة اسم شخص واحد إلى قائمة الجزاءات، وهو عبد الله حسين.

أود أيضا أن أشدد على أنه في ٢٠١٧، قدم فريق الخبراء ثلاث بيانات تعليلية جديدة لإمكانية تحديد جهات لإخضاعها للجزاءات فضلا عن بيانين مُحَدَّثَين. وحتى الآن، قدم الفريق ما مجموعه ٣٢ بياناً.

وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، وكمثال على تعاون اللجنة مع السلطات الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى، استمعت اللجنة إلى إحاطات إعلامية عن تنفيذ حظر توريد الأسلحة عن طريق التداول بالفيديو في بانغي من وزيري الدفاع الوطني والداخلية والأمن العام، ومن ممثلي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية للمساهمة في تدريب القوات المسلحة المالية وفريق الخبراء. ولئن كنا نعترف ونفهم تماما الجهود المشروعة التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى إعادة تسليح قوات الدفاع والأمن الوطني، تشدد اللجنة أيضا على الإدارة الآمنة والمأمونة للأسلحة والذخائر.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت اللجنة أيضا بالتعاون الوثيق مع جمهورية أفريقيا الوسطى ودول المنطقة وغيرها من الدول الأعضاء بتقديم توجيهات بشأن تنفيذ الحظر على توريد الأسلحة. وفي هذا الصدد، فإن اللجنة وفريق الخبراء ملتزمان بمواصلة الحوار مع السلطات الوطنية من أجل ضمان أن تتم رؤية حظر الأسلحة كمساعد للحكومة على إعادة تسليح قوات الدفاع والأمن مع الامتثال الكامل لأحكامه. إن استمرار تدهور الحالة الأمنية، لا سيما في المناطق الجنوبية الشرقية والشمالية الغربية من البلد، إلى جانب سهولة توفر الأسلحة والذخيرة، يجعل التنفيذ الفعال للحظر أساسي.

وفيما يتعلق بحظر السفر، واصلت اللجنة وفريق الخبراء الحوار بنشاط مع الدول الإقليمية، لا سيما كينيا وإثيوبيا، في متابعة الانتهاكات المبلغ عنها، وفي الوقت نفسه التأكيد على أن يمكن استخدام إجراءات الاستثناء الملائمة الرامية إلى تعزيز أنشطة الوساطة قبل السفر المقترح وفقا لتدابير الجزاءات، على النحو المفصل في القرار ٢٣٣٩ (٢٠١٧) والمبادئ التوجيهية للجنة. وفي هذا الصدد، أود بصفة خاصة أن أشكر السلطات الكينية على إرسال أدلة موثوقة إلى فريق الخبراء تشير إلى أن أحد الأفراد الخاضعين للجزاءات، السيد فرانسوا بوزيزي، ما برح يسافر تحت اسم مختلف تمت إضافته للتو إلى قائمة الجزاءات. ولذلك أود أن أحث سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى ودول المنطقة كافة على التنفيذ الكامل لتدابير الجزاءات، بما في ذلك كفالة سحب جوازات السفر المزورة والمزيفة والمسروقة والمفقودة، وكذلك جوازات السفر الدبلوماسية الملغاة من التداول، على النحو المطلوب في الفقرة ١٢ من القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨)

وفيما يتعلق بتجميد الأصول، ألقى فريق الخبراء في تقريره النهائي الضوء على أن تشاد قد جمدت أصول الفرد المدرج اسمه في القائمة عبد الله حسين، بينما أشار مرة أخرى إلى أن سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى لم تجمد الحسابات والأصول، ألفريد ييكاتورن وأوجين نغايكوسيه. ووفقا لما ذكره فريق الخبراء، استمرت سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في دفع رواتب ييكاتورن نغايكوسيه في انتهاك لتجميد الأصول. وباسم اللجنة، أود مرة أخرى أن أحث السلطات على التنفيذ الكامل لتدابير الجزاءات والتجميد الفوري لأصول الأفراد المعنيين.

وفي الختام، أود أن أبلغ المجلس بأن هذه السنة أعتزم زيارة جمهورية أفريقيا الوسطى والعديد من دول المنطقة لكي أتكلم مباشرة وصراحة مع المسؤولين المختصين في الميدان، وأعرب عن أهمية كفالة التنفيذ الكامل لتدابير الجزاءات وتحديد إجراءات الإعفاء ذات الصلة.

الرئيس: أشكر السيد تانو بوتشويه على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد تينيا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): يشعر وفد بلدي بالامتنان لعقد هذه الجلسة. ونود أن نشكر السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ومقدمي الإحاطات الإعلامية الآخرين على بياناتهم.

إن بيرو ملتزمة بالحفاظ على السلام واستدامته في جمهورية أفريقيا الوسطى. نحن نسهم في بعثة الأمم المتحدة من خلال نشر كتيبة مهندسين من قواتنا المسلحة، الأمر الذي يعطينا سببا آخر لمتابعة الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع إيلاء اهتمام خاص. ولا تزال الأزمة الإنسانية ملحة، وقد أعاق تدهور الحالة الأمنية في معظم أنحاء البلد توطيد التقدم المتواضع الذي تم إحرازه في العملية السياسية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أناقش ثلاث جوانب محددة تتطلب اهتمامنا:

الأول هو الحاجة الملحة إلى إنهاء العنف. ويساورنا القلق إزاء حالة النزاع الدائم في معظم أنحاء البلد، والعنف فيما بين

الأعراق، والهجمات على السكان المدنيين، وأفراد بعثة الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وحصول الجماعات المسلحة على الأسلحة. ويجب أن يُضاف إلى ذلك الاشتباكات للسيطرة على المناطق المختلفة واستغلال الموارد الطبيعية. لقد أصبحت الممرات الإنسانية مواقع للتجارة غير المشروعة والجريمة. ونثني على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بغية المساعدة في بناء قوات عسكرية وقوات شرطة قادرة على التعامل مع هذه التهديدات، ونؤكد على أهمية تعزيز برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين.

أما نقطتي الثانية فهي أهمية إعادة بناء الدولة وتعزيزها وتوسيع نطاق وجودها في جميع أرجاء البلد. وهذا بدوره ينطوي على أهمية تعزيز مجتمع سلمي وشامل للجميع يركز على السلام والتنمية المستدامين. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، التي أطلقها الاتحاد الأفريقي، وما فتئت تيسّر الحوار بين الجماعات المسلحة والمجتمع المدني. ونعتقد أنه ينبغي أن تشمل فئتي النساء والشباب، بغية إنشاء مؤسسات موجهة نحو السلام المستدام. ونعتبر أيضا أن نظر القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) في مسألة التحريض على العنف – وهو أحدث قرار بشأن الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى – هو خطوة إيجابية.

ونشدد على أهمية التوصل إلى الاتفاقات والالتزامات التي من شأنها أن تمكن من إحراز تقدم في تنفيذ الخطة لتوسيع نطاق المقاطعات بهدف تحسين الاستقرار والأمن والتنمية. ومن الأسباب الأساسية للنزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى الواقع الاجتماعي – الاقتصادي الصعب الذي يسهم في زعزعة استقرارها. وسيكون من الأهمية بمكان إيجاد سبل لخلق فرص العمل، لا سيما للشباب، من أجل منع الانتكاس إلى العنف والتطرف. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام.

ونقطتي الثالثة هي أهمية القيام بالمزيد لحماية السكان المدنيين. نحن ندرك الجهود التي تبذلها سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى الرامية إلى تعزيز النظام القضائي ومكافحة الإفلات من العقاب، لا سيما إذنها للمحكمة الجنائية الخاصة. ومع ذلك، فإننا نأسف لتكرر الانتهاكات المخزية لحقوق الإنسان في البلد. ويجب اتخاذ إجراءات حازمة للتحقيق في التجاوزات وإجراء المحاكمات في هذا الصدد، بما في ذلك العنف الجنسي والمشاركة واسعة النطاق للأطفال في النزاع.

وتدعم بيرو وتشيد بالعمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن جهودها الرامية إلى دعم العملية السياسية، على الرغم من البيئة الضارة والأوضاع العملياتية المعقدة التي قد تنشأ هناك.

ونرى أنه يجب تعزيز القدرات العملياتية للبعثة. ونلاحظ مع الشعور بالقلق أنه لم يتم بعد نشر نسبة ١٠٠ في المائة من القوة المأذون بها، ونشدد على ضرورة كفالة سلامة ذوي الخوذ الزرق في الميدان. وأخيرا، نود أن نعرب في ذلك الصدد، عن تأييدنا لقرار الأمين العام فيما يتعلق بمعالجة هذه المشكلة الشاملة لعدة قطاعات في الكثير من عمليات حفظ السلام.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن امتنانها لتقرير الأمين العام الذي قدمه السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (S/2018/125) الذي نقدم له خالص تهانينا للعمل النبيل والجدير بالثناء الذي يضطلع به في وسط أفريقيا. ونود أيضا أن نتقدم بالتهنئة إلى جميع أعضاء فريق البعثة. كما نشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، والسيد بيدياليزون موسى نبييه، الممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في أفريقيا الوسطى،

والفريق إيسا بولكنن، مدير التخطيط العسكري والقدرات في الاتحاد الأوروبي، على مشاركتهم في جلسة اليوم.

ونتقدم بالشكر أيضا ونرحب بالسفير برنار تانو — بوتشويه، ممثل كوت ديفوار، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، والسفير عمر هلال، ممثل المغرب، بصفته رئيس تشكيلة لجنة بناء السلام لأفريقيا الوسطى، على إحاطتيهما. لقد قدّم كلاهما توضيحا كافيا للحالة الراهنة في هذا البلد الشقيق، جمهورية أفريقيا الوسطى.

وبعد الاستماع إلى تلك الإحاطات، تعرب جمهورية غينيا الاستوائية عن قلقها إزاء بيئة العنف الحالي التي تسببت بها بعض الجماعات المسلحة في البلد، التي لا تؤثر على أطراف النزاع فحسب بل تترتب عنها آثار خطيرة على السكان المدنيين أيضا، وخاصة النساء والأطفال باعتبارهما أضعف الشرائح الاجتماعية، الأمر الذي يزيد من تفاقم الحالة الإنسانية الحرجة وإضعاف الدولة وتسهيل نشاط عصابات المافيا المنفلت في نهب الموارد الطبيعية في سائر أنحاء البلد. وفي ذلك السياق، تدين غينيا الاستوائية الهجمات الأخيرة التي شنتها الجماعات المسلحة المذكورة سابقا على المدنيين والبعثة، وتعرب عن بالغ أسفها إزاء الخسائر البشرية بين أفراد البعثة ومواطني أفريقيا الوسطى الذين وقعوا ضحايا لعواقب العنف.

وبالرغم من التقدم الملحوظ والنجاح اللذين تحققا في الانتخابات المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٦، وكذلك وجود الأمم المتحدة بغية تعزيز الاستقرار ودعم الحكومة وتقديم المساعدة الإنسانية، لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى تعاني من الاضطراب وعدم الاستقرار المسببين لانتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ما يترتب عنه سقوط مئات الضحايا – من الرجال والنساء والأطفال – الذين تعرضوا للعنف الجنسي والاتجار بالأشخاص والاعتقال والاحتجاز والتشريد.

وتدعو غينيا الاستوائية جميع أفراد الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتهم وتدعو أطراف النزاع إلى نبذ جميع المصالح الطائفية حتى يتسنى إجراء الحوار المؤدي إلى بناء السلام وتحقيق الاستقرار في البلد. وتؤكد غينيا الاستوائية مجددا ضرورة الرصد الدقيق للاتفاق الثلاثي الموقع في الخرطوم في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١١ .

وترحب غينيا الاستوائية بجهود حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى الشقيقة المبذولة تحت قيادة الرئيس تواديرا بالتنسيق مع المجتمع الدولي بهدف بناء الدولة بعد إنجاز عملية الانتقال السياسي. وتشمل تلك الجهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن. وتشمل أيضا إصلاح قوات الأمن والدفاع. ويتمثل الهدف النهائي لتلك الجهود في تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية.

ولن تتمكن جمهورية أفريقيا الوسطى من تحقيق الاستقرار إلا إذا تسنى لها بذل جهود مخلصة لتحقيق المصالحة الوطنية عبر حوار سياسي شامل مباشر وصريح. ومن المهم أن يعمل جميع أصحاب المصلحة على أساس إعطاء الأولوية للمصالح العليا للبلد، وعلى هذا النحو وحده يمكن تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

وبالرغم من إحراز تقدم كبير في الاتجاه الصحيح، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لإعادة بناء البلد. ويكتسي دور المجتمع الدولي أهمية بالغة، خاصة فيما يتعلق بما يستطيع الاتحاد الأفريقي والمنظومات الإقليمية الأخرى، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا القيام به في هذه العملية. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة أيضا بدور هام في ذلك الصدد، وتمكنت من تحقيق نتائج إيجابية للغاية.

ويعني تحقيق الاستقرار في أفريقيا الوسطى ضمان الاستقرار لمنطقة وسط أفريقيا برمتها. ولذلك السبب تم إشراك القيادات العليا في المنطقة في البحث عن حل، بما في ذلك إرسال القوات عند الاقتضاء. ولم تكن غينيا الاستوائية استثناء في ذلك، فلطالما

شارك فخامة الرئيس أوبيانغ نغويما مباسوغو في جهود المساعدة والوساطة مع جميع أصحاب المصلحة.

السيد إنتشاوستي خوردان (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لتقرير الأمين العام (S/2018/125) الذي عرضه الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية أفريقيا الوسطى، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد مجددا تأييدنا الكامل لتوصياته. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر جميع مقدمي الإحاطات اليوم.

ويدل استمرار العنف الذي تمارسه الجماعات المسلحة والهجمات غير المتكافئة والمواجهات العرقية الطائفية المدفوعة بالتنافس على السيطرة على الإقليم وموارده الطبيعية على العمل الذي لا يزال يتعين القيام به في مجال الأمن، بالإضافة إلى كونها عوامل مؤدية إلى تفاقم الحالة الإنسانية الحرجة يوميا. ووفقا لآخر تقرير للأمين العام، يعتمد نحو ٥٠ في المائة من السكان في ذلك البلد على المساعدة الخارجية للبقاء على قيد الحياة، وأصبح ٢,٥ مليون من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى بحاجة إلى مساعدة إنسانية عاجلة، أي ما يزيد على ١ ٠٠٠ ٠٠٠ شخص بالمقارنة إلى الفترة السابقة. وازداد عدد المشردين داخليا بنسبة ٧٠ في المائة عما كان عليه في عام ٢٠١٧ ليبلغ مجموعهم ١,٢ مليون شخص، وهو أعلى معدل في تاريخ جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد ازداد انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر حاليا على واحد من بين كل شخصين. وأُغلقت نحو ٥٠٠ مدرسة في نهاية عام ٢٠١٧ بسبب انعدام الأمن، بما في ذلك في بعض المناطق التي لا توجد فيها مدارس مفتوحة الآن. وبالتالي، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم لتلبية حاجة السكان المتزايدة إلى المساعدة الإنسانية وتوفير التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به.

وعلاوة على ذلك، تدين بوليفيا الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة على المدنيين والبعثة وقوات حفظ السلام. ونعرب عن تقديرنا لأعضاء البعثة ونشيد بهم – الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين – الذين يؤدون عملهم في بيئة مضطربة وشديدة الخطر. ونثني على الجهود التي تبذلها البعثة بغية تحديد المناطق التي هي بحاجة إلى قدرات إضافية لحماية السكان المدنيين، ولا سيما استراتيجيتها لمنع العنف في مجال الهجرة. في ذلك الصدد، ولأجل زيادة كفاءتها، فإننا ندعوها إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الداخلي عن التحقيقات الخاصة المتعلقة بحماية المدنيين كي يتسنى لها الاضطلاع بولايتها بفعالية وفقا للقرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) ونؤكد مرة أخرى رفضنا للاستغلال والانتهاك الجنسيين، ونعرب عن دعمنا لبعثة الأمم المتحدة في مواصلة جهودها لضمان الامتثال لسياسة عدم التسامح مطلقا مع تلك الممارسات.

وعلى الرغم من السياق المعقد للحالة الأمنية، فإننا نؤكد التقدم المحرز في مجالات حماية المدنيين وتعزيز سلطة الدولة والتعاون بين المؤسسات وتدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، في جملة أمور.

تقوّي هذه الأنشطة حقيقةً عملية السلام، وينبغي البناء عليها وتنفيذها تنفيذاً كاملاً.

وبالمثل، نود أن نسلّط الضوء على إدارة المحافظات الجديدة، والموافقة على الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٨ وتطوير إطار استراتيجي لإصلاح قطاع الأمن. ونشيد بحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بقيادة الرئيس تواديرا، في سعيها إلى تحقيق المصالحة والحوار الشامل والتفاهم فيما بين الأطراف. ونرحّب أيضاً بالجهود الجارية لاستعادة نظام المحاكم وبالتقدّم المحرز لإنهاء الإفلات من العقاب، بما في ذلك إدانة الجماعات المسلحة، وتفعيل المحكمة الجنائية الخاصة، وإزالة الصفة العسكرية عن نظام السجون ووضع إطار استراتيجي لإصلاح قطاع الأمن. ونؤكد من جديد أهمية المشاركة المتساوية في جميع هذه المجالات وضمن عملية السلام الشاملة.

إننا ندين جميع أعمال التحريض على العنف - وبوجه خاص على أسس عرقية أو دينية - والتي تقوّض السلام والاستقرار والأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومرة أخرى، ندعو جميع الجماعات المسلحة إلى إلقاء أسلحتها، وتنحية المصالح الطائفية أياً كان نوعها جانباً والتي تعيق الحوار المثمر، والتوصل إلى اتفاقات في مصلحة السكان المدنيين واستقرار البلد. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا ندعوها إلى الالتزام الكامل بعملية التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج.

ونحث جمهورية أفريقيا الوسطى على تنفيذ برنامجها الوطني بشأن التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج. ونؤكّد على الجهود التي تبذلها البعثة وفريق الأمم المتحدة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام والدعم الذي تقدمه. ونبرز عمل كلا الكيانين في مجال إزالة الألغام للأغراض الإنسانية.

في الختام، نرحّب بالدعم النشط والمستمر من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ومشاركة الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وفريق الميسرين للمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، التي لجهودها السياسية نحو السلام والتعاون أهمية بالغة في عملية المصالحة، مع الاحترام الصارم للسيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى. ويتحمل مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى المسؤولية الرئيسية عن السلام والاستقرار في بلدهم.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية أفريقيا الوسطى.

السيدة كبونغو (جمهورية أفريقيا الوسطى) (*تكلمت بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئ الكويت على تولي رئاسة مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، بما أن هذه هي أول مرة أتناول فيها الكلمة خلال فترة عضويتها.

ويسعدني أن أشارك في جلسة مجلس الأمن اليوم من أجل أن أشكر، أولاً، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على إحاطته الإعلامية، وثانياً، أن أشكر بإخلاص البعثة على ما تبذله من جهود متواصلة لإعادة السلام إلى بلد يكافح للتعافي بعد هذه الأزمة التي طال أمدها. وأود أيضاً أن أشكر جميع الذين تكلموا على بياناتهم الهامة.

إن انتهاء الانتقال السياسي وتنظيم انتخابات ذات مصداقية وديمقراطية قد منحنا حرية الأمل. وبدأت الحياة مرة أخرى. وقد رحّبنا جميعاً بالتقدم الجديد بالاهتمام الملحوظ في مختلف المجالات ولكن بعد ذلك، وكأنه سحر، اندلع العنف العرقي والطائفي في جميع أنحاء البلد تقريباً. وبعد قراءة تقرير الأمين العام (S/2018/125)، قلتُ شخصياً إن البلد ليس بعيداً عن العودة إلى النزاع الذي نخشاه كلنا. وخلصنا إلى أن ٢٠١٧ كان العام الأهم مع تهديدات كانت ربما لتؤدي إلى نقطة تحوّل.

ونرحّب بالعملية المشتركة التي تقوم بها البعثة والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، مما أدى إلى انخفاض عدد الجماعات المسلحة في المناطق المحيطة بباوا. ونشجّع العمل العسكري في جميع المناطق التي توجد فيها حاجة إليه، لأنها يمكن أن تخفف التوترات فيما بين الأطراف المتحاربة وتحدّ من الخطر الذي تشكّله على المدى الطويل. ومن الواضح أن التنافس بين الجماعات المسلحة وميليشيات الدفاع الذاتي تؤدّي إلى تفاقم العنف والمحافظة عليه.

لا يرغب الزعماء السياسيون الانتهازيون في إنهاء الأزمة. بل يستخدمون جميع الوسائل المتاحة لهم، مثل التلاعب، لتشجيع الجماعات المسلحة وميليشيات الدفاع الذاتي، التي يدفعون لها، على ارتكاب جميع أنواع الانتهاكات ضد السكان المدنيين والخوذ الزرق ونشر خطاب الكراهية، بهدف وحيد هو

تقسيم مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى سعياً إلى تحسين السيطرة على الوضع.

يرحب وفد بلدي بحقيقة أن التحريض على العنف والتصريحات المؤججة للمشاعر أدرجت كمعايير تحديد الجهات الخاضعة للجزاءات في القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) بشأن توسيع نطاق نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى. ونأمل أن يكون لهذه التدابير الأثر المنشود. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تنفّذ حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة القرار ٢٣٩٩ (٢٠١٨) دون إبطاء بحيث يعرف مثيرو المتاعب أنهم سيُقدّمون إلى العدالة إن القرار ٢٣٨٧ (٢٠١٧) الصادر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ ينيط ببعثة الأمم المتحدة واجبات رئيسية أخرى، مثل تقديم الدعم إلى مبادرات السلام المحلية والمشاورات التي أجراها فريق الميسرين للمبادرة الأفريقية مع الجماعات المسلحة الرئيسية والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى في أزمة أفريقيا الوسطى. ويجب أن يكفل المجلس أن لدى البعثة وسائل كثيرة بما يتناسب مع العدد المتزايد من المهام الموكلة إليه في الختام، بالنظر إلى أنه ليس لدينا ما يكفي من الوقت لمعالجة الجوانب الأخرى للحالة، أود أن أؤكد مجدداً امتنان وفد بلدي للتعاون الممتاز بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة في محاولاتهما لإدارة هذه الحالة المعقدة. ونتقدم بخالص الشكر لرئيس البعثة، السيد بارفيه أونانغا – أنيانغا، على التزامه وتصميمه على مساعدة حكومة وشعب جمهورية أفريقيا الوسطى على الخروج من هذا الكابوس الطويل الأمد. كما نشكر جميع الشركاء الثنائيين والدوليين على دعمهم الثابت.

الرئيس: أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠.